وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ديالى
كلية التربية للعلوم الإنسانيّة
قسم اللغة العربية

المباحث الصرفيّة في كتاب العُدَّة في إعراب العُمْدة لابن فَرحون المدنيّ (ت ٧٦٩هـ)

رسالة مقدمة

إلى مجلِس كلية التربية للعلوم الإنسانية في جامعة ديالى، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها، تخصص/ اللّغة.

من الطالبة

إسراء خالد محمود

بإشراف

أ. د. مكّي نَومان مظلوم

١٤٤٢هـ ٢٠٢١ م

أولًا: أدلّة الصناعة الصرفيّة.

ثانياً: موارد النقل وطرائقه

ثالثاً: العناية بالدلالة الصرفية.

رابعاً: تعليلاته الصرفيّة

خامساً: ترجيحاته في تناول المسائل الصرفيّة

أولًا: أدلّة الصناعة الصرفيّة:

اعتمد علماء العربيّة في دراسة الصرف على الأصول أنفسها، التي اعتمد عليها في دراسة النحو، والأدلّة الصناعيّة التي نصّ عليها علماء النحو والصرف أربعة هي: السماع، القياس، والاجماع، واستصحاب الحال.(١)

ومن يطّلع على كتاب (العُدّة في إعراب العُمدة) يلحظ عناية ابن فرحون بالأصول في مناقشة المسائل الصرفيّة التي وقف عليها من خلال اعرابه وتفسيره، وإنّه وقف على السماع والقياس واكتفى بهما، ولم يتطرّق إلى دليليّ الاجماع واستصحاب الحال، وذلك على النحو الآتي:

١. السماع:

يُعدّ السماعُ عند أهل العربيّة من أقوى الأدلّة الصناعية؛ لأهمّيته وقوّته في الاحتجاج، وعرّفه السيوطي (ت٩١١هـ) بأنّه: ((ما ثبتَ في كلام مَنْ يُوثقُ بفصاحته، فشَمَل كلام الله تعالى - وهو القرآن -، وكلام نبيّه (صلى الله عليه وسلّم)، وكلام العرب، قبل بعثته، وفي زمنه وبعدَه، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظمًا ونثرًا، عن مُسلم أو كافر، فهذه ثلاثة أنواع لا بدّ في كلّ منها من الثبوت)).(٢)

والشواهد عند ابن فرحون التي يثبُتُ بها السماع هي: القرآن الكريم، والحديث الشريف، والشعر العربيّ، وهُناك أنواعٌ أخرى تُطلقُ عليها بالحُكمِ على المسموع، وهي (النادر، والشاذ، والقليل)، كان الغرض منها الافادة في دراسة المسائل الصرفيّة، وذلك على النحو الآتي:

---

(١) ينظر: الاقتراح: ٢٦.

(٢) المصدر نفسه: ٦٧.

مصادر السماع:

أ. القرآن الكريم:

يعدّ كتاب الله تعالى أقوى دليلٍ في السماع، فهو الحجّة عند أهل العربيّة، وأهم مصدر يُرجع إليه، ونزل بلسان عربيّ تضمّن جميع لغات القبائل العربيّة، فـ ((كلّ ما ورد أنّه قُرئ به جاز الاحتجاج به في العربيّة، سواء كان متواترًا أم أحادًا أم شاذًا)).[١]

وقد استشهد ابن فرحون على بعض المسائل الصرفيّة بالآيات القرآنيّة الكريمة، من ذلك ما ذكره في الفعل (رجعَ) عند إعرابه للحديث الشريف **((ثمّ يَرْجعنَ إلى بيوتِهُنّ))**[٢]، إذ قال: (رجعَ) يجيء متعديًا ولازمًا، فمن المتعدّي قوله تعالى:

﴿ فَإِن رَّجَعَكَ ٱللَّهُ ﴾ [التوبة: من الآية: ٨٣]، ومصدرها (رجْعًا)، وهذا في الحديث من المتعدّي بحرف الجر، ومصدرها (رجوعٌ)، (رَجْعٌ)).[٣]

ذكر أبو البركات الأنباريّ (ت٥٧٧هـ) أنّ الفعل (رَجَعَ) يكون مُتعديًا ولازمًا، قال اللهُ تعالى: ﴿ فَإِن رَّجَعَكَ ٱللَّهُ إِلَىٰ طَآئِفَةٍ مِّنْهُمْ ﴾ [التوبة: من الآية: ٨٣]، فعدّى (رجعَ) إلى (الكاف)، فدلّ هُنا أنّهُ يكونُ مُتعدّيًا، والأكثرونَ قالوا: متعديًا ولازِمًا، وإنّما أقاموا هذه المصادر مقامَ الأفعالِ في هذه المواضِع؛ لأنّ ألفاظ المصادِر هي دلالةٌ على الأفعال، وأنَّ هذه الألفاظ شاذّةٌ لا يُقاسُ عليها.[٤]

---

(١) الاقتراح: ٣٩.

(٢) صحيح البخاري: ٨٤/١.

(٣) العدّة في إعراب العمدة: ٣٢٥/١.

(٤) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف: ٦٨١/٢.

وكذلك احتجّ ابن فرحون بالآيات القرآنية الكريمة في المسائل الصرفيّة كثيرًا، ومن ذلك ما ذكره في شرحه للحديث **((في نحرِ العدوِّ))**[١]، إذ بيّن أن (العدو): ((يُطلق على الواحد والجمع، قال تعالى

﴿ هُمُ ٱلْعَدُوُّ فَٱحْذَرْهُمْ ﴾ [المنافقون: من الآية: ٤]، و(العِدى): الأعداء، وهو جمع لا نظير له، حتّى قال بعضهم: لم يأتِ فعلِ في الصفات الا (عَدِى)[٢]، وذكر الهرويّ (ت٢٢٤هـ) أنّ (العدو) يُجمَع على (الأعداء)، وكذلك (العِدى) و(العَداة) جمعُ عدوٍ أيضًا.[٣]

واستدلّ أيضًا في موضع آخر عند مجيء (أفعَل) بمعنى (فعيل) وذكر قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾ [الروم: من الآية: ٢٧]، بمعنى (هيّن عليه).[٤]

فبيّن ابن مالِك (ت٦٧٣هـ)، في قولِهِ: ((قد يستعملُ العاريّ الذي ليس معه (من) مجردًا عن التفضيلِ مؤوّلًا باسم فاعل، كقوله تعالى: ﴿ هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ إِذْ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ ﴾ [النجم: من الآية: ٣٢]، ومؤوّلًا بصفةٍ مُشبّهَةٍ، كقوله تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ ﴾ الروم: من الآية: ٢٧]، فأعلم هُنا بمعنى عالم، إذ لا مُشارِك لله تعالى في علمهِ بذلك،

(١) صحيح مسلم: ١/٥٧٤.
(٢) العدّة في إعراب العمدة: ٢/١٨٩.
(٣) ينظر: إسفار الفصيح: ٢/٨٥٤.
(٤) المصدر نفسه: ٣/١٢٤.

و(أهونُ) بمعنى (هيّن)، إذ لا تفاوُت في نِسَبِ المقدوراتِ إلى قُدرتِهِ تبارك وتعالى)).[١]

وعندَ ورودِ (أهون) هُنا بمعنى (هيّن)؛ لأنّه سُبحانه وتعالى ليس عليهِ شيءٌ أهونُ من شيء.[٢]

ب. الحديث الشريف:

وهو ((ما أُضيْفَ إلى رسول الله (صلّى الله عليه وآله وسلّم) من قولٍ، أو فعلٍ، أو تقريرٍ، أو صفة خَلْقيّة أو خُلُقيّة، أو أُضيفَ إلى الصحابيّ أو التابعيّ)).[٣]

وهو الأساس الثاني للاستدلال به بعد كتاب الله تعالى، استدلّوا به في اللغة بعد القرآن الكريم،

واختصّ كتاب ابن فرحون بإعراب أَحاديث الرسول (صلى الله عليه وآله وسلّم)، وهو مع ذلك قد استدل بالأحاديث أيضًا في المسائل الصرفيّة، والدليل على ذلك أنّه يُجيزُ الاستدلال بأحاديث الرسول في المسائل الصرفيّة، ومن ذلك ما ذكره بخصوص لفظ (النخل)، إذ يقول هو ((اسمُ جنسٍ، و(نخِيل) جمع، وليس بجنس، و(النخل) يُذكّر ويؤنّث، وقد سمّى النبيّ (صلّى الله عليه وسلّم) النخلة (شجرة)، فقال: **((مِن الشَجَرِ شَجَرَةٌ لا يَسْقُطُ وَرَقُها؟))**[٤].[٥]

وبيّن المُبرّد (ت٢٨٦هـ) أنّ ((كلُّ جمعٍ ليسَ بينهُ وبينَ واحدهِ إلّا (الهاء) فإنّه يؤنثهاجارٍ على سُنّة الواحد وإنْ عنيتَ بهِ جمعَ الشيءِ؛ لأنّه جنسٌ، من أنّثهُ فليس إلى الاسم يقصد، ولكنّه يؤنّثه على معناه، كما قال عزّ وجلّ: ﴿ تَنزِعُ ٱلنَّاسَ كَأَنَّهُمْ

(١) شرح التسهيل لابن مالك: ٦٠/٣.
(٢) ينظر: شرح المفصّل لابن يعيش: ١٣٤/٤.
(٣) الايضاح في علوم الحديث: ٢٩.
(٤) صحيح البخاري: ٢٢/١.
(٥) ينظر: العدّة في إعراب العمدة: ٣٩/٣.

أَعۡجَازُ نَخۡلٖ مُّنقَعِرٖ [القمر: الآية: ٢٠]؛ لانّ النخل جنس، وقال: ﴿ فَتَرَى ٱلۡقَوۡمَ فِيهَا صَرۡعَىٰ كَأَنَّهُمۡ أَعۡجَازُ نَخۡلٍ خَاوِيَةٖ ﴾ [الحاقة: من الآية: ٧]؛ لأنّه جمع نخلة، فهو على المعنى جماعة)).[١]

واتّبع ابن فرحون العكبري (ت٦١٦هـ) فيما ذهب إليه، إذ قال: ((واسم الجنس وهو ما كانَ بين واحدهِ وجمعه (الهاء)، نحو: نخلةٌ ونخلٌ، وتمرةٌ وتمرٌ، وهذا ليس بجمعٍ في اللفظ؛ لأنّه مفرد، يذكّر ولا يؤنّث)).[٢]

وصرّح ابن يعيش (ت٦٤٣هـ) بذلك ذكره لفظ (النخل) بأنْ ((يقع الاسم الذي فيه علامة التأنيث على الواحد والجميع بلفظٍ واحد، ...، اعلم أنّ هذه لأسماء نباتٍ، فهي أجناس يخلقها الله دفعة واحدة، كالشجرِ والنخلِ، فكان مقتضى الدليل أن يميّز الواحد من الجِنسِ بزيادة التاء، كما فُعِلَ في نحو: (شجرةٍ) (شَجَر)، و(نخلةٍ) و(نَخْل)، فلم يسغ ذلك في هذه الأسماء؛ لأنّ في آخرها علامة التأنيث، فتركوها على حالها)).[٣]

ت. **الشعر:**

يُعدّ الشعر العربي المصدر الثالث بعد القرآن الكريم والحديث النبويّ الشريف، فقد احتجّ اللغويّون والنحويّون بشواهد من الشعر العربيّ[٤]، وقد وصلت إلينا مجموعة وافرة من الشواهد تصلح أن تكـــون موردًا للاستقراء، وقد تزيل الشواهد الشعريّة الغموض الذي يكتنف المسألة.

ومن استدلالات ابن فرحون بالشعر عند ذكره حديث رسول الله (صلى الله عليه

---

(١) المقتضب: ٣٤٦/٣.

(٢) اللباب في عِلل البناء والإعراب: ٢م١٨٠.

(٣) شرح المفصّل لابن يعيش: ٣٣٧/٣.

(٤) ينظر: أصول النحو العربي (محمد الحلواني): ٢١.

وآله): **((إنّما الأعمال بالنيّات ـ وفي رواية (بالنيّة) ـ وإنّما لكُلّ امرئ مَا نَوَى))**[١]، إذ بيّن ابن فرحون أنّه مرويّ بـ (((النيّة)، أفردوها؛ لأنّ المصدر المفرد يقومُ مقام الجمع، وإنّما يُجمع لاختلاف الأنواع، وإنّ أصلها (نَوْيَة)، فقُلبت (الواو) ياءً، ثمّ أدغمت في (الياء) بعدها، ومنهم منْ خفّفَ فقال: نَية، وهي من (وَنِيَ ـ يَنِي): إذا (أبطأ وتأخّر) ، قال امرؤ القيس[٢]:

مِسَحٍّ إذا ما السَّابحاتُ على الوَنَى أَثَرْنَ الْغُبــارَ بالكَديــدِ المُرَكَّلِ)).[٣]

واستدلّ أيضًا في مسألة حذف همزة (أحَبّ)، إذ كان حذفها شاذًا في الشعر[٤]، من ذلك قول الأحوص الأنصاريّ:

وَزادَني كَلَفاً في الحُبِّ أَن مُنِعَت أَحَب شَيءٍ إلى الإنسانِ ما مُنِعا.[٥]

واستدلّ بالشعر أيضًا في مسألة جمع لفظة (حاجة): (((حاج، و(حاجات)، و(حُوَج)، و(حوائِج)، على غير قياس، كأنّهم جمعوا: (حائجة)، وكان الأصمعي (ت٢١١هـ) يُنكره، ويقول: (هو مُولّد)، قال في الصِحاح: وإنّما أنكرهُ لخروجِهِ عن القياس، وإلّا فهو كثير في كلام العرب[٦]، ويُنشِد:

نَهَارُ المَرءِ أَمثَلُ حِينَ يَقْضِي حَوائِجَهُ، مِنَ الليلِ الطَوِيْلِ.[٧]

ومن الشاذ قولُه عند شرحهِ لحديث رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلّم): **((وَعَرَفْتُ أنّ اليَوْمَ يَومُ أكلٍ وشِربٍ، وأحببْتُ أنْ تَكونَ شاتِي أوّلَ ما يُذبَحُ...))**[٨]،

---

(١) صحيح البُخاري: ٦/١.
(٢) ديوانه: ٢٠.
(٣) العدّة في اعراب العمدة: ٣٩/١.
(٤) يُنظر: المصدر نفسه: ٢٥٩/١.
(٥) ديوانه: ١٩٥.
(٦) العدّة في إعراب العمدة: ٤٨٥/١.
(٧) البيت بلا نسبة، ينظر: الصحاح: ٣٠٨/١، ولِسان العرب: ٢٤٣/٢.
(٨) صحيح البخاري: ١٧/٢.

فذكر ابن فرحون: ((يُقال: (أَحَبّهُ) فهو (مُحِبّ)، وجاء (حِبُّه)، (يُحِبّه) بالكسر، فهو (محبُوب)، قال غيلان بن شجاع النهشليّ[١]:

أُحِبُّ أَبَا مَرْوَانَ مِن أَجْلِ تَمْرِهِ وَأَعْلَــمُ أنَّ الرِفْقَ بِالمَـرءِ أَرْفَقِ

واللهِ لَــوْلَا تَمــرُهُ مَا حَبَبْتُــهُ ولا كَانَ أَدْنَى مِنْ عُبَيْدٍ وَمُشْرِقِ

فقال: وهذا شاذ؛ لأنّه لا يأتي في المضاعف بـ (فَعِل) بالكسر إلّا ويشركه بـ (فعل) بالضم، إذا كان مُتعديًا، ما خلا هذا الحرف)).[٢]

٢. معايير السماع:

أ. الشاذ:

وهو ((ما يكون مُخالفًا للقياس، من غير نظرٍ إلى قلّة وجوده وكثرته)).[٣]

كان ابن فرحون يُكثر من الإشارة إلى الشاذ في شرحهِ للمسائل الصرفيّة، ومن ذلك ما ذكره في موضع الجمع الذي جاء في الحديث الشريف: أنّ رسُول الله (صلى الله عليه وآله وسلّم) قال: **((فإذا خَرَجَ الإمامُ حَضَرَت المَلائِكَةُ يستَمِعُونَ الذِكْرَ))**[٤]، فـ ((لفظة (الملائكة) جمعُ (مَلَك)، على وزن (فَعَل)، مِن (المُلْك)، وهو (القوّة)، ولا حذف فيه، وجاء جمعهُ على (فعائلة) شذوذًا، وقيل: مفرده (فَعال)، كـ (شَمال)، وقيل: مُفرد (مَلْأك) على وزن (مَفْعَل))).[٥] اصله مألك تصرفو في لفظه تخفيفاً فاصبحت ملآك

ويرَى العُلماء في (همزة) لفظة (الملائكة) أنّها تكوُن زائدةً في (فاء) الكلمة وعينها ـ ولكثرة الاستعمال ـ لمّا جمعوه ردّوه إلى أصلِه، قالوا: (مألَكَة)، و(ملأكة).[٦]

---

(١) شرح ديوان المتنبي للعكبري: ٢٨٣/٤.

(٢) ينظر: العدّة في شرح العمدة: ١٢٦/٢-١٢٧.

(٣) التعريفات: ١٢٤.

(٤) صحيح البخاري: ٣/٢، وصحيح مسلم: ٥٨٢/٢.

(٥) العدة في إعراب العمدة١١٦/٢.

(٦) ينظر: كتاب سيبويه: ٣٧٨/٤-٣٧٩، والأصول في النحو: ٣٣٩/٣، واللبَاب في عُلومِ الكتاب: ٤٩٥/١.

وقد ذكر ابن فرحون المسألة الصرفيّة إذا خالفت قواعد علم الصرف، ومن ذلك ذِكرُهُ أصلَ الفعلِ (جاء): (((جَيَأ)، تحرّكت (الياء) وانفتح ما قبلها، وإذا تحرّكت وانفتح ما قبلها تنقلب الياء ألفا، ومصدر (جاء): (جيئَة)، وهو من بناء المرّة الواحدة، إلّا أنّه وُضِعَ موضِعَ المصدر، مثل: (الرجفَة)، و(الرَجمَة)، والاسم (الجِيْئَة) على (فِعْلَة) بكسر الجيم، ويُقال: (جِئْتُ مَجِيْئًا حَسَنًا)، وهو شاذ؛ لأنّ المصدر من (فَعَلَ ـ يَفْعِلُ): (مَفْعَل)، بفتح العين، وقد شذّت منه حروف، فجاءت على (مَفْعِل)، أي: بكسر العين، كـ (المجِيء)، و(المَكِيل)، و(المَصِيْر))).[١]

ب. النادر:

النادر هو ((أقلّ من القليلِ)).[٢]

وعرّفه الجرجانيّ (ت٨١٦هـ) بانّه ((ما قلّ وجوده، وإنْ لم يُخالف القياس)).[٣]

وقد ذكر ابن فرحون اللفظ النادر عندما تناول لفظة (شدّة) في الحديث الشريف: **((كُنّا نُصلّي مع رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلّم) في شِدّة الحرّ، فإذا لَمْ يَستَطِع أحَدُنا أنْ يُمكّن جبهتُهُ من الأرضِ ...))**[٤]، قال ابن فرحون: (((في شِدّة الحرّ)، أي: أنّه (شدّه): (أوثقه)، (بشدّه)، وهو من النوادر؛ لأنّه ما كان من (فَعُلَ ـ يفْعُلُ)، من ذوات التضعيف غير واقع، فإنّ (يفعَل) منه مكسور (العين)، مثل (عَفِفَ)، وما كان واقعًا مثل (رَدِدَت) و(مَدِدَت)، فإنّ (يفعُل) منه مضموم (العين)، إلّا ثلاثة أحرف جاءت نادرة، جاء فيها الضمّ والكسر، وهي: (شدَّهُ ـ يشدُّه)، وعَلَّهُ ـ يعلّه)، من العلل، وهو (الشَرب)، و(نَمَّ الحديثَ ينمّه))).[٥]

---

(١) ينظر: المصدر نفسه: ٢/٣٦٣-٣٦٤.

(٢) الاقتراح في أصول النحو: ٩٩.

(٣) التعريفات: ٨٩.

(٤) صحيح البخاري: ٢/٦٤، مسند أحمد: ٣٠/١٢٤.

(٥) ينظر: العدّة في إعراب العمدة: ٢/١٧، والصحاح: ١/٣٩٠، ، ٢/٤٩٣.

ومن النادر أيضًا ما ذكره عند شرحه للحديث الشريف: **((... وَكَانَ يَنْهَى عَنْ عُقُوقِ الأمّهاتِ، ...))**[١]، إذ ذكر ابن فرحون اشتقاق لفظة (عُقوق) وجمعها، فقال: (((عقّ)، (عُقوقًا)، و(معقّة)، فهو (عاقّ)، و(عُقُق)، مثل (عامِر)، و(عُمُر)، والجمعُ: (عَقَقَة)، مثل: (كَفَرَة)، و(أعقّت الفرسُ) إذا (حَمَلَت)، فهي: (عَقُوق)، ولا يُقال: (مُعقّ)، إلّا في لغة رديئة، وهو من النوادر، والجمع أن يكون (عُقُق)، كـ (رَسُول) (رُسُل).[٢]

وعند ذكره حديث رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلّم): **((اللهمَ حَوالَيْنَا ولَا عَلَيْنا، اللهمّ على الآكام والظرابِ وبُطونَ الأوديّة ومَنَابِت الشَجَر))**[٣]، فبيّن ابن فرحون أنّ (الأودية) جمع (وادٍ)، قالوا: وليس في كلام العرب جمعُ (فاعل) على (أفعِلَة) إلّا في هذه الكلمة خاصّة، وهي من النوادر.[٤]

ت. القليل:

القليلُ: هو دونَ الكثير، فيكون القليل مرتبةٌ من مراتِبِ الكلام[٥]، وإنّ العُلماء يستعملون (غالِبًا، وكثيرًا، ونادرا، وقليلًا، ومُطّردًا)[٦] في الاستدلال بالمسائل الصرفيّة.

اعتنى ابن فرحون في شرح المسائل الصرفيّة، بذكر الالفاظ، التي وصفها بالقلّة ومجيئها على ضوابط القواعد الصرفيّة.

---

(١) البخاري: ١٢٠/٣، صحيح مسلم: ١٣٤١/٢.

(٢) ينظر: العدّة في إعراب العمدة: ٧٧/٢-٧٨.وينظر: وليس في كلام العرب: ١١٧، والصحاح، مادة (عق): ١٥٢٨/٤، وتاج العروس مادة (عق): ١٧٧/٢٦.

(٣) صحيح البخاري: ٢٨/٢.

(٤) ينظر: العدّة في اعراب العمدة: ١٨١/٢، وليس في كلام العرب: ٣٣٢.

(٥) ينظر: المُزهر في علوم العربية: ١٨٧/١، والاقتراح في أصول النحو: ٩٩.

(٦) ينظر: المصدر نفسه: ١٨٦/١.

وذكر ابن فرحون انّ لفظ (رسول)، جاء على وزن (فَعُول) بمعنى (مُفْعَل)، وهو قليلٌ عندهم[١]، وبمعنى (مُرسَل)، و(فَعُول) بمعنى (مُفعَل)، وهو قليل[٢]، وذكر لفظة (رسول) أيضًا في موضع ثالث، لكنّه لم يَضِف شيئًا، بل كرّر شرحها فقط.[٣]

ومن القليل أيضًا ما ذكره ابن فرحون عندما شرح حديث رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلّم) في موضع الجمع: ((**وَلَم يُعْطِ الأنصَارَ شَيْئًا**))[٤]، بيّن أنّ (الأنصار): جمعُ: (نصير)، كـ (شريف) و(أشرَاف)، ويحتمل أن يكون جمع (ناصِر)، كـ (صاحِب)، و(أصحاب)، لكن مجيء (فاعِل) على (أفعَال)، قليل.[٥]

٣. القياس:

أ. ما جاء على القياس:

القياس هو ((حملُ غيرِ المنقُولِ على المَنْقُولِ))[٦]، ولهُ أربعة أركانٍ هي ((أصلٌ: وهو المَقيس عليه، وفرعٌ: وهو المَقِيس، وعلّةٌ جامعة، وحُكم، ويوضّح الأنباريّ ذلك فيقول: وذلك مثل أنْ تركّب قياسًا في الدلالة على رفعِ مَا لمْ يُسمَّ فاعِلُه، فتقول: (اسمٌ أُسنِدَ الفعلُ إليه، مقدّمًا عليه، فوجبَ أنْ يكون مرفوعًا قياسًا على الفاعل)، فالأصلُ هو الفاعل، والفرعُ ما لم يُسمَّ فاعِلُه، والعلّة الجامعة هي الإسناد، والحُكمُ هو الرفع)).[٧]

اعتنى ابن فرحون ببيان (ما جاء على القياس)، في مواطنَ كثيرةٍ عند شرحه

---

(١) ينظر: العدّة في اعراب العمدة: ٤٨/١.
(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٣٨/٢.
(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٥١٩/٢.
(٤) صحيح البخاري: ٥٧/٥، ومسند أحمد: ٣٩٢/٢٦.
(٥) ينظر: العدّة في اعراب العمدة: ٢٧٠/٢.
(٦) الاغراب في جدل الاعراب: ٩٣.
(٧) القياس في النحو العربي: ٢٠.

للمسائل الصرفيّة، وبيان قواعدها، والتنبيه على الوهم الذي يقع فيه بعض الناس، وذلك في جمع لفظ (الحديث)، قال: ((إذ ثبتَ أنّ (الحديث) مفرد (أحاديث)، على غير القياس، وقد وهم بعضُ الناس أنّه جمع (أُحدُوثَة)، فيكون قياسًا))[١]، بناءً على القياس، ولم يُصرّح بمسمّى (القياس) صراحة، وإنّما أشارَ إليه فقط.

واستعمل ابن فرحون (القياس) في مواضع كثيرة في شرح المسائل الصرفيّة، من ذلك جمعُ (فقير) (فُقراء)، ولم يُسمع له (فِعل)، ولا يُقالُ: (فُقر)، وإن كان قياسُهُ أن يُقال: (فُقُر)، فهو (فَقِيْر).[٢]

وعرض في مسألة أخرى قول الجوهري: (الإداوة) (المطهرة)، والجمع (الأداوى)، مثل: (المطايا)، وكان قياسه (أدائي)، مثل: (رسالة)، (رسائل)، فتجــنّبوه، وفعلوا به ما فعلوا بـ (المطايا)، فجعلوا: (فعَائِل) (فُعالى).[٣]

ونقل عن ابن هشام قوله: (((أخر) في نحو: (مررتُ بِنِسوَةٍ أُخَر)، جمعُ (أخرى)، و(أخرى) تأنيث (آخر) بالفتح، بمعنى (مُغاير)، وهو من باب اسم التفضيل، واسم التفضيل قياسه أن يكون في حالة تجرّده من (أل) والاضافة، مفردًا مذكرًا، نحو: قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ ﴾ [يوسف: من الآية: ٨]، فكان القياس أن يُقال: (مررتُ بآخر)، و(نساءٌ آخر)، و(برجالٍ آخَر)، و(برجلين آخَر)، ولكنّهم قالوا: (آخرى)، و(آخرين))).[٤]

وذكر موضعًا آخرَ ممّا ينبغي ان يكون على القياس في قول الرسول (صلى الله عليه وآله وسلّم): ((**اتّخَذُوا قُبُورَ أنبيَائِهِم مَسَاجِدَ**))[٥]، فبيّن ((أنّ أصل (اتّخذ)

---

(١) ينظر: العدّة في إعراب العمدة: ١/ ٢٢.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٨٧/٢.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ١٤٩/١، والصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، مادة (أدا): ٧٢٧/٢.

(٤) المصدر نفسه: ١٣١/٢، وينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ١٢٣/٤.

(٥) صحيح البخاري: ٩٥/١، وصحيح مسلم: ٣٧٦/١.

(أوتخذ)، فأبدلت (الواو) تاء، ثمّ أدغمت في (التاء)، وقيل: أصل (اتخذ) (افتعل) من (اتخذ)، قال صاحب الصحاح: (أخذه أَخْذًا)، ...، والأمر منه (خُذ)، وأصله (أُوْخَذ)، وقياسه أن تبدل همزته (ياء)، فيُقال: (أيتخذ)، كـ (ائتمن).[١]

ومنه أيضُا في موضع آخر في الحديث الشريف: **((كذبتُم، فيها آيةُ الرجمِ، فأتوا بالتَّوراةِ فنَشَرُوهَا))**[٢]، أي: إنّهم أبدلوا (الياء) الساكنة من (أيّةٍ) ألفًا، على خلاف القياس، ومثله (غاية)، وقيل: إنّ أصلها أن تأتي (أيبة) على (فاعِلة)، وكان القياس أن تُدغَم، فيُقال: (آيَّة) مثل (دابّة)، إلّا أنّها خُفِّفَت كتخفيف (كيّنونَة) في (كيونة)، وهذا ضعيف؛ لأنّ التخفيف في ذلك البناء كان لطول الكلمة.[٣]

ب.**بيان ما جاء على غير القياس:**

إنّ من شرطِ المَقيسِ هو أنْ يكونَ فرعًا مُطّردًا، كما كان اصلًا مُطّردًا، فمنعَ أهلُ الصرفِ القياسَ على ما خالفَ شُروطَ القياس، فأطلقوا عليه ما هُوَ على غيرِ القِياس.[٤]

وَعُنِيَ ابن فرحون بما جاء على غير القياس في ذكر المسائل الصرفيّة، فنراه بداية يُصحّح بناءً على القياس، ومن ثمّ يعرض أقوال العلماء في تلكَ المسائِل؛ ليبيّن سبب خروج القاعدة الصرفيّة عن القياس المعروف، وسنتطرق إلى بعض المسائل التي جاءت على غير القياس، ومن ذلك ما جاء في الحديث الشريف: **((فجلستُهُ ما بين التسليم والانصرافِ قريبا من السَّواء))**[٥]، فذكر ابن فرحون أنّ لفظ (سِواءٌ) يُجمعُ على (سِواسوة)، قالوا: يُقال: (قَومٌ سواسِوة)، وأحدهم (سِواء)،

---

(١) العدّة في إعراب العمدة: ٢/٢٣٥-٢٣٦، وينظر: الصحاح، مادة (أخذ): ٢/٥٥٩.
(٢) صحيح البخاري: ٤/٢٠٦.
(٣) ينظر: العدّة في إعراب العمدة: ٣/٣٤٣.
(٤) ينظر: لمع الادلّة: ١٦، والقياس في النحو العربي: ٢٠-٢١.
(٥) صحيح مسلم: ١/٣٤٣، ومسند أحمد: ٣٠/٥٦١.

وهو جمع على غير القياس، وليست من كلام العرب (فعافلة)، إلّا قولهم: (قومٌ سواسوة)))).[١]

وانّ ((تفسير ذلكَ أنّ العرب تقولُ: قومٌ سِواءٌ في الخَيْرِ، وسَواسيةٌ في الشّرِّ، قومٌ سواسية، وسواسوة، وسَياسية)).[٢]

ومن غير القياس ايضًا ما ذكره عند شرحه الحديث الشريف: ((**أنّ فُقراءَ المُسلِمينَ أتَوا رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلّم)، فقالوا: قد ذَهَبَ أهلُ الدُثُورِ بالدرجاتِ العُلى والنَعِيمِ المُقيم ...**))[٣]، ذكر ابن فرحون في موضعِ التصغيرِ أّن لفظة (أهل) تُجمع على (أهلات)، و(أَهَلات)، و(أهالي)، زادوا فيه (الياء) على غير القياس.[٤]

وكذلك من غير القياس في الحديث الشريف: ((**أنّ رجالًا من أصحاب النبي (صلى الله عليه وآله وسلّم) أُروا ليلَةَ القدرِ في المَنام في السبعِ الأواخِر**))[٥]، ذكر ابن فرحون في موضع التصغير أنّ ((رَجُل): رُجَيل)، و(رُوَيْجِل) ايضًا على غير قياس، كأنّه تصغيرُ (راجِل)).[٦]

وذكر في موضعٍ آخر في التصغير في قول الحديث الشريف: ((**اشْتَرَى من يهوْدِي طعَامًا، ورهنَهُ دِرْعًا مِنْ حَدِيْد**))[٧]، إنّ تصغير لفظة (دِرع) جاء على (دُرَيْع)، وهو على غير القياس؛ لأنّ قياسه (دُريعَة) بالهاء.[٨]

---

(١) العدّة في إعراب العمدة: ٥٢٧/١.
(٢) ليس في كلام العرب: ١٨٦-١٨٧.
(٣) صحيح مسلم: ٤١٦/١.
(٤) ينظر: العدّة في إعراب العمدة: ٨١/٢.
(٥) صحيح البخاري: ٤٦/٣.
(٦) العدّة في إعراب العمدة: ٤٠٥/٢.
(٧) صحيح البُخاري: ١٤٢/٣، وصحيح مسلم: ١٢٢٦/٣..
(٨) ينظر: العدّة في اعراب العمدة: ٨٣/٣.

وفي حديث آخر في قول الرسول (صلى الله عليه وآله وسلّم): **((... ما بالُ أقوَامٍ قَالوا: كَذَا))**[١]، جاء جمعُ (قوم) على (أقوام)، وهو على غير القياس؛ لأنّ مفرده اسمُ جمع.[٢]

ثانيًا: موارد النقل وطرائقه:

١. موارد نقله:

أ. النقل عن الأعلام:

إنّ كتاب ابن فرحون مليءٌ بذكر العلماء وما نقله عنهم، وتنوّع نقل ابن فرحون في مسائله الصرفيّة، فاعتمد على مجموعة من علماء اللغة العربيّة ممّن تردد ذكرهم في كتابه (العدّة في إعراب العمدة)، فإمّا إنّه نقل قولهم، أو أشار إليهم، وسأذكر أهم العلماء الذين نقله عنهم في شرحه للمسائل الصرفيّة:

- **سيبويه (ت١٨٠هـ):**

نصَّ ابن فرحون على ذكر أقوال سيبويه في مسائل عدّة، ومنها: (((حُسنَى) على وزن (فُعلَى)، ولا تجيء (فُعلَى) عند سيبويه إلّا معرفة، إلّا أنْ يُزالَ عنها معنى التفضيل، وتبقى مصدرًا، كـ (العُقبَى)).[٣]

سيبويه لم يقل هذال الكلام كل ما ذكره هو ((ويكون على فُعْلى فيهما فالاسم نحو البهُمى والرؤيا والصفة نحو حبلى وأنثى))[٤]

وعند ذكره الحديث الشريف: **((فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالنَّاسِ، فَقَامَ، فَأَطَالَ القِيَامَ))**[٥]، توقّفَ عند أصل لفظ (أنس)، فنقل عن سيبويه فقال:

---

(١) صحيح مسلم: ١٠٢٠/٢.

(٢) ينظر: العدّة في إعراب العمدة: ١٦١/٣.

(٣) المصدر نفسه: ٥١/١، وينظر: كتاب سيبويه: ٢٥٦/٤.

(٤) كتاب سيبويه ٢٥٦/٤

(٥) صحيح البخاري: ٣٤/٢.

Abstract

Ibn Farhun Al-Madani's (D. 769 H.) book is one of the most famous books in the field of linguistic studies, for the fame of its author in grammar, language and Hadith. Therefore, my study, which is entitled "Morphological Issues in Al-Madani's (D. 769 H.) book *ALEDDA FI IIERAB ALEUMDA*," to highlight the morphological issues of Ibn Farhun in this book, addressing his personality, his efforts in linguistic studies, and to identify the most significant morphological issues in which Ibn Farhun Al-Madani had an opinion or a position in terms of derivatives, plurals, ancestry, miniaturization, replacement and justification.

The significance of this study is in providing an opportunity to learn about the Ibn Farhun Al-Madani's (D. 769 H.) book *ALEDDA FI IIERAB ALEUMDA*, and to reveal the scientific status of its author. As for the methodology of the study, the researcher adopted the descriptive analytical approach, relying in certain specific places on the historical approach for the sake of rooting sayings and opinions, and tracing them in morphological issues.

Sources and references in linguistics, morphology, semantics and linguistic dictionaries facilitated to me the way to chart the course of this study. So, this study comprised a preface and five chapters, and ended with a conclusion summing up its most important findings.

The preface was entitled "Ibn Farhan's Biography", focusing on his name, lineage, surname, Sheikhs (teachers), disciples, his most important works, and his death.

The first chapter was entitled "Ibn Farhun's Approach in the Study of Morphological Issues". It examined his care in morphological metonymy,

evidence of morphological industry, transmission sources, transmission methods, weights and morphological explications.

Moreover, the second chapter, entitled "Derivatives", addressed the most prominent morphological issues according to Ibn Farhun on this subject. It is subdivided into four sections (participle, superlative, nouns of time and place, and the participle in the forms of morphological derivatives).

Furthermore, chapter three was entitled "Plurality", which consisted of four sections (Plural of the Few and Plural of Abundance, what is in the meters of the few and abundance, irregular plurals, and plural suffixes).

In the fourth chapter, I have dealt with (Ancestry and Miniaturization) in two sections (Ancestry) and (Miniaturization).

The fifth and final chapter concentrated on (Replacement and Justification), which was also subdivided into two sections (Replacement) and (Justification). The study has ended with a conclusion that the most significant and prominent findings.